

## ما السبيل إلى قيام دولة عراقية جديدة



د. ماجد السامرائي  
كاتب عراقي

قبل الاحتلال، وأغلبهم استولوا على السلطات الحكومية تحت غطاء الفوز الحزبي في انتخابات هزيلة أو موالاة مصنعة للأحزاب، ونقلوا معهم فيروسات الجهل والتخلف والتعصب الأعمى وطرد الكفاءات المهنية التي كان يمكن من خلالها أن يتم رصف أحجار قواعد إستراتيجية دولة عراقية مدنية جديدة، واستحضار القيم العميقة التي يشترك فيها العراقيون مع إخوانهم العرب بما حصلوا عليه من موقع جيوسياسي متميز وحيوي وبنيت وفقه مجتمعاتهم منذ أقدم العصور، بدل أن يحول ذلك التفوق الروحي والمدني والأخلاقي إلى حلقات من جلد الذات والتقاط الزوايا المظلمة الأكثر مأساوية في تاريخ صراع السلطة واستحضارها كعناوين لقيام الحكم في العراق يماهي عقائدياً حكم ولاية الفقيه في إيران. حل الحاكم المدني الأميركي بول بريمر الجيش الوطني وتفاعلت الأحزاب الشيوعية والكردية مع هذا القرار اللعين لبواعث ضيقة لا تترقى إلى مستوى حاجة أي بلد لجيش وطني يحمي شعبه وأرضه، وليسهل على الميليشيات الحزبية المسلحة النفوذ والهيمنة وقمع الناس البسطاء.

دون قيام دولة العراق الجديدة، وترك للتحالف الإستراتيجي الشيعي الكردي التفاصيل الخاصة بوسائل شراكة السلطة. فقد تقرر في ذلك الدستور أن "العراق دولة مكونات"، وبذلك أصبح من اليسير تحقيق تلك الشراكة مع وضع العرب السنة في خانة التابعين الأذلاء.

### المهمة الوطنية الكبرى للقوى العراقية الحية هي العمل على بناء الدولة العراقية الجديدة كونها مؤسسة تعيد بناء العلاقات بين الأفراد على أساس القانون الواحد والمواطنة والحريات الفردية

وتراجعت إرادة الاستقلال والسيادة لصالح خيار التبعية للأجنبي في ظل استمرار الاحتلال العسكري الأميركي المباشر حتى عام 2011. كما تنامت أشكال متعددة من الاحتلال والهيمنة الإيرانية عبر الموالين من الفصائل والمليشيات. لقد تم تقنين نزعات الانفصال والتفكك الاجتماعي والعدوان والإقصاء وتراجعت قيم الألفة والمحبة والحوار والتواصل بين العراقيين، وتم خلق أية محاولة لبناء بيئة تصالحية بين السلطة والشعب، وتززت نزعات الاستفثار الحزبي بالحكم، فمن كانوا يلومون النظام السابق بأنه دكتاتوري متفرد بحزبه أصبحوا يطبقون ذات قواعد الاستفثار السلطوي.

على المستوى العقائدي والفكري هناك خصومة وصراع بين الدولة المدنية الليبرالية والدولة الإسلامية، ينشأها السني والشيعي، ولهذا حين وضع المحتل الأميركي قواعد وثيقة الدستور العراقي راعى هذه الملامبات، ولم يتم التقرير النهائي بشكل النظام السياسي هل هو ديني أم مدني، وظل التحرك في المنطقة الرمادية مدعاة لكل الإرباكات التي حصلت فيما بعد ولا تزال تحصل إلى حد اليوم، والسبب أن كل فقرة من فقرات هذا الدستور تحمل لغما يحول

مهما كانت درجة الانتقام وثار الإسلاميين الشيعية، وخصوصاً حزب الدعوة، من صدام حسين بسبب قمعه لهم، إلا أن ذلك لا يقود إلى مشاركة المحتل الأميركي في تهديم دولة العراق إلا إذا كان التوافق قد حصل بين التعصب الطائفي وأوهامه بضرورة بناء سلطة الطائفة الواحدة والتبار اليميني الأميركي الذي نظر إلى تلك النزعة الطائفية وبيئتها مجالاً لتنفيذ مشروع تفتيت المنطقة الذي ما زال في حرارته رغم النكسة الكبيرة التي تلقاها إثر غزوه للعراق وعدم إعطاء الفرصة للعراقيين لبناء دولتهم الجديدة ومواصلة مسيرة التنمية والتطور، مستغربين ما يمتلكه البلد من إمكانيات هائلة في الثروة النفطية والزراعية وما تحقق من بناء قاعدة صناعية محلية أوقفها الحصار الشامل الذي امتد طيلة اثني عشر عاماً. فكرة أن السنة هم الذين حكموا العراق قبل مئة عام فكرة سطحية وغير واقعية وعدائية وتحذرها الحقائق في هياكل الحكومات العراقية السابقة منذ عام 1921 وحتى 2003.

ولو كان الهدف هو إنهاء التفرد الطائفي، إن كان صحيحاً، لما تعززت نظرية "المظلومية الشيعية" عبر قيام سلطة حزبية باسم الشيعة تدين فيما قدمته تجارب الست عشرة سنة الماضية أن أكثر المتضررين منها هم عموم الشيعة، رغم أن هناك أعداداً ليست قليلة منهم دخلت دواوين حكومات ما بعد 2003 ومعها الكم الهائل من دوافع الحقد والكراهية واللعنة على كل ما له علاقة بمؤسسات الدولة العراقية



متواصلة عبر تبني برنامج وطني يسعى إلى تعديل الدستور العراقي، بما يزيل كل العقبات أمام بناء الدولة الجديدة، وأهمها تعديل نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي لأن ذلك سيضعف من هيمنة الأحزاب ومحاصصاتها في المؤسسات البرلمانية والحكومية، وأن يبتعد القائمون على هذه الحملة الإنقاذية عن دوافع المصالح النفعية الضيقة، فهذا البلد أمانة في أعناق الشرفاء فيه وهم مازالوا أكثر.

جاهزة لتأسيس إمبراطورية كبرى قائمة على الحكم الثيوقراطي على طريقة الإمبراطوريات القديمة الزائلة. إن المهمة الوطنية الكبرى للقوى العراقية الحية هي العمل على بناء الدولة العراقية الجديدة كونها مؤسسة تعيد بناء العلاقات بين الأفراد على أساس القانون الواحد والمواطنة والحريات الفردية والكرامة الإنسانية. وعملياً يمكن تحقيق ذلك ليس بضربة سحرية ميتافيزيقية وإنما بجهود

بالطبيق السعي لقانون "اجتثاث البعث"، مروراً بغياب العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، ثم استنصر قانون الحرب على الإرهاب الذي شرعه ونفذه المحتل الأميركي باعتبار مقاوميه إرهابيين، وكذلك تحريف الحرب على الإرهاب الداعشي الذي احتل ثلث أرض العراق عام 2014 إلى حملات ظالمة ضد غالبية أبناء المحافظات العربية الموصوفة بالسنية واتهامهم جوراً بحضانتهم للداعشين.

لم توضع أية عوائق دستورية أو قانونية أمام هيمنة الأحزاب الدينية أو ضد حملات القمع على خلفيات طائفية. وأصبحت الأحزاب الكبيرة هي التي تقرر مصير العراقيين وفقاً لأجنداتها، وتتحكم برئيس الحكومة حتى لو كانت لديه نوايا شخصية طيبة لتنفيذ برامج الإصلاح السياسي وتجاوز الاختناقات في الأزمتين السياسية والاقتصادية. وجميع الحقائق التي مرت بالبلد تشير إلى أنه لا توجد نية من تلك الأحزاب لولادة الدولة بمعناها المؤسساتي، لأن ذلك سيحجم من نفوذها الفوضوي بمؤسسات الحكم ويقلل من سطوة المحاصصات الحزبية في توزيع المناصب على حساب المهنية والكفاءة، وهذا واحد من أمثلة الخراب في العراق.

وكان من الطبيعي حرمان المرأة العراقية القديرة من دورها الفاعل في الحياة السياسية إلا المنتصيات إلى الأحزاب الإسلامية، وكذلك إبعاد الشباب المتطور القادر على صناعة الحاضر بروح مدينة بعيدة عن هيمنة تلك الأحزاب. ولعل أبلغ معاني التعبير الشعبي عن غياب الدولة ما يريده المواطن حين تضيق به السبل ويحبط من المشاكل بقوله "ماكو دولة". لقد أعطى هذا الخطاب السلطوي الفرصة لإيران لتكون

## الجزائر: تصدع في هرم السلطة تحت ضغط الاحتجاجات



حميد زنا  
كاتب جزائري

يتساءل الملاحظون عما ستؤول إليه الأوضاع في الجزائر بعد مرور أكثر من خمسة أشهر عن اندلاع أقوى ثورة ضد النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال. وإن بدا ما تبقى من النظام موحدا ومتناسكا في بداية الثورة بقيادة قائد أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح، ومنسجما مع وجهه العسكري المدني المتمثل في الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح، فيجهاض الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 4 يوليو الماضي ودخول البلد في فراغ دستوري بالتعميد لرئيس دولة استهلك كل شريعته الدستورية بعد فوات كل الأجل الدستورية والقانونية، وخاصة بعد فشل مسرحية الحوار التي كان قايد صالح ينوي الضحك عبرها على الذين يتحدونه كل أسبوع، بدأت تظهر بعض التصدعات داخل الجماعة الحاكمة وأهمها التناقض الذي حصل بين رئيس الأركان ورئيس الدولة المؤقت.

عبد القادر بن صالح رحب بفكرة الحوار التي يريدها رئيس الأركان في خطاباته منذ مدة، ولكن الكلمة لم تكن تحمل نفس المعنى لدى كل منهما. فإن كان الأول يقصد بها الحوار من أجل تنظيم الانتخابات الرئاسية في أقرب وقت ممكن، فإن صالح ذهب بعيداً حينما وعد من استقبلهم في لجنة الوساطة بطرح كل القضايا ومن بينها إطلاق سراح المعتقلين ورفع الحصار عن العاصمة يوم الجمعة وفتح المجال السياسي والإعلامي إلخ، وهو ما أثار غضب رئيس الأركان الذي رفض بشدة في خطابه ما جاء على لسان الرئيس نافيا إجراءات التهيئة التي وعد بها بن صالح من كانوا مستعدين للتفاوض من أجل إيجاد مخرج لازمة.

فما الذي يحصل؟ وهل بدأ الشقاق بين قيادة الأركان ورئاسة الجمهورية؟ كان رئيس الدولة المؤقت بن صالح بعد زيارته لمصر ومشاركة الفريق الوطني والجزائريين فرحتهم بالفوز بكأس أفريقيا لكرة القدم، وتمثله للجزائر في مراسم تشييع الرئيس التونسي

## لن يرضى التونسيون بغير العصفور النادر رئيساً



علي قاسم  
كاتب سوري

أن ربطة العنق والسروال خيار أحب إليه من العباءة، وأن لقب الأستاذ أحب إليه من لقب الشيخ، وأن الإسلام الليبرالي أحب إليه من الإسلام السياسي، وأهم من هذا كله أن ولاده لتونس أعز على قلبه من أي ولاء آخر.

يمكن للغنوشي بعد ذلك أن يتقدم مرشحاً للرئاسة، ليس من "النهضة"، ولكن عن التونسيين، كل التونسيين. أمامه فرصة تاريخية يصعب أن تتكرر ثانية، ليعلم أن فطام النهضة قد حان، وأن الجميع متساوون أمامه، لا فضل ليمين على يسار إلا بحب تونس.

وضع الباجي قائد السبسي خلال فترة رئاسته معادلة صعبة، على مراد شغل المنصب فك رموزها والعمل وفق تركيبتها.. لن يرضى التونسيون بغير ذلك. قد يدفع غياب العصفور النادر من المرشحين إلى منصب الرئاسة، وهذا سيفرغ المنصب من أهميته، ويعود بتونس إلى المربع الأول، ليتكرر الحديث عن زجاجات البوذا، وعن سمك القاروص، المستهلك في قصر قرطاج.. القصر الذي تحول مع الباجي رمزاً للكبرياء التونسي، والنجاح التونسي.

لذلك لن يرضى التونسيون بغير العصفور النادر رئيساً.

بوصفه واحداً من السياسيين المتصارعين على الساحة التونسية. أسد عجوز يرى شبله يتخبط ويخطئ، وبارادة حديدية يسيطر على عواطفه. على الشبل أن يتعلم المشي والجري والصيد، من دون مساعدة مباشرة، فقط عين الأب تراقبه بسرية. مولود آخر، فطمه الباجي في صباه، هو حزب نداء تونس. فطمه قبل أن يحين أوان الفطام، وأخذ يراقبه وهو يتعثر ويرتكب الخطأ تلو الخطأ.

كان الباجي يعلم، بحكمة الشيوخ، أن لا خيار آخر أمامه، إما أن يقوى المولود ويشد عوده ويصلب، وإما أن يكبر ليصبح جسداً هزيباً لا ينفق معه علاج. أشفق على الباحثين عن طيور نادرة، أن يخيب مسعاهم، فالطيور النادرة لا تتكرر، وسبق لتونس أن شهدت ميلادها مرتين.. مرة مع الزعيم الحبيب بورقيبة، والثانية مع مرشح الزعامة، الباجي قائد السبسي.

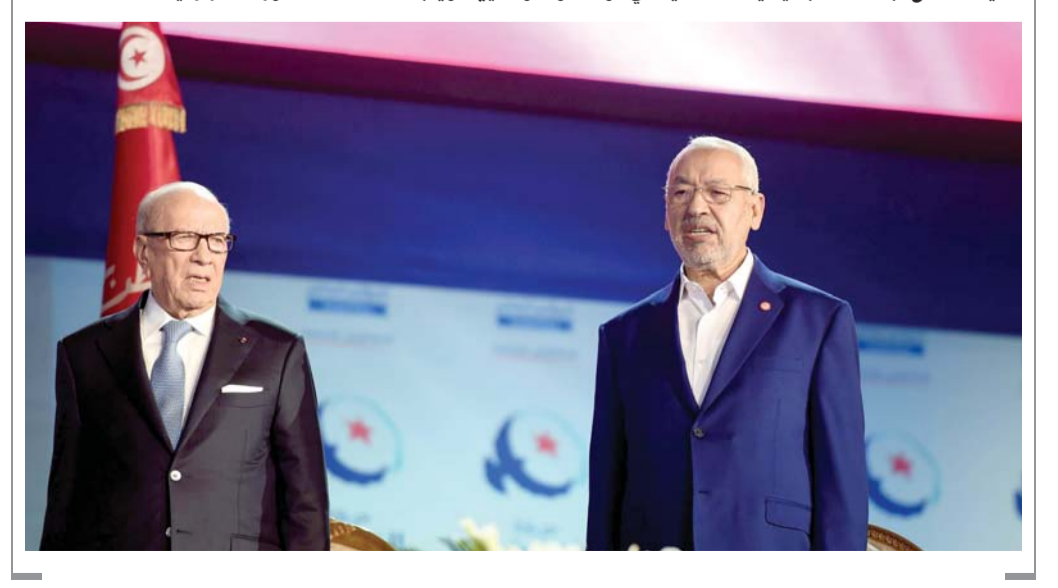
أمام راشد الغنوشي اليوم فرصة نادرة، ليكون هو العصفور النادر. سبق له أن امتك الشجاعة ورضي العيش في ظل الباجي، حافظاً على مصلحة حزبه وعلى مصلحة تونس. واليوم أمامه فرصة إن أراد، أن يحمي تونس والتونسيين، ويثبت

كرسي الرئاسة التونسية أصبح اليوم معضلة.. فرغم محدودية الصلاحيات التي يمنحها الدستور التونسي للرئيس، استطاع الراحل الباجي قائد السبسي أن يمنح منصب الرئاسة قيمة رمزية ومعنوية كبيرة، مصغبا المهمة على أي قادم جديد.

لذلك لا غرابة في أن ينتهي بحث حركة "النهضة" عن العصفور النادر إلى طريق مسدود.

العصفور جميعها من النوع العادي المألوف، لا شيء فيها نادر، على العكس تماما من الباجي، حيث لا شيء كان فيه مألوفاً، ولا شيء فيه كان عادياً.

حافظ قائد السبسي، عرف ثمن أن يعيش المرء في جلباب قامة سياسية مثل قامة الباجي، واليوم سياسيو تونس باتوا يعرفون ذلك. كان الباجي قائد السبسي رئيساً استثنائياً، في التجربة وفي الخبرة وفي العلاقات، وقبل كل ذلك كان رئيساً استثنائياً بقدرته على أن يصيح رئيساً للتونسيين، كل التونسيين. وليصبح هكذا، كان عليه أن يتعامل مع ابنه حافظ بحيادية،



## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدباجي  
كرم نعمة  
حذام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk